

الأندلسيون ومحاكم التحقيق

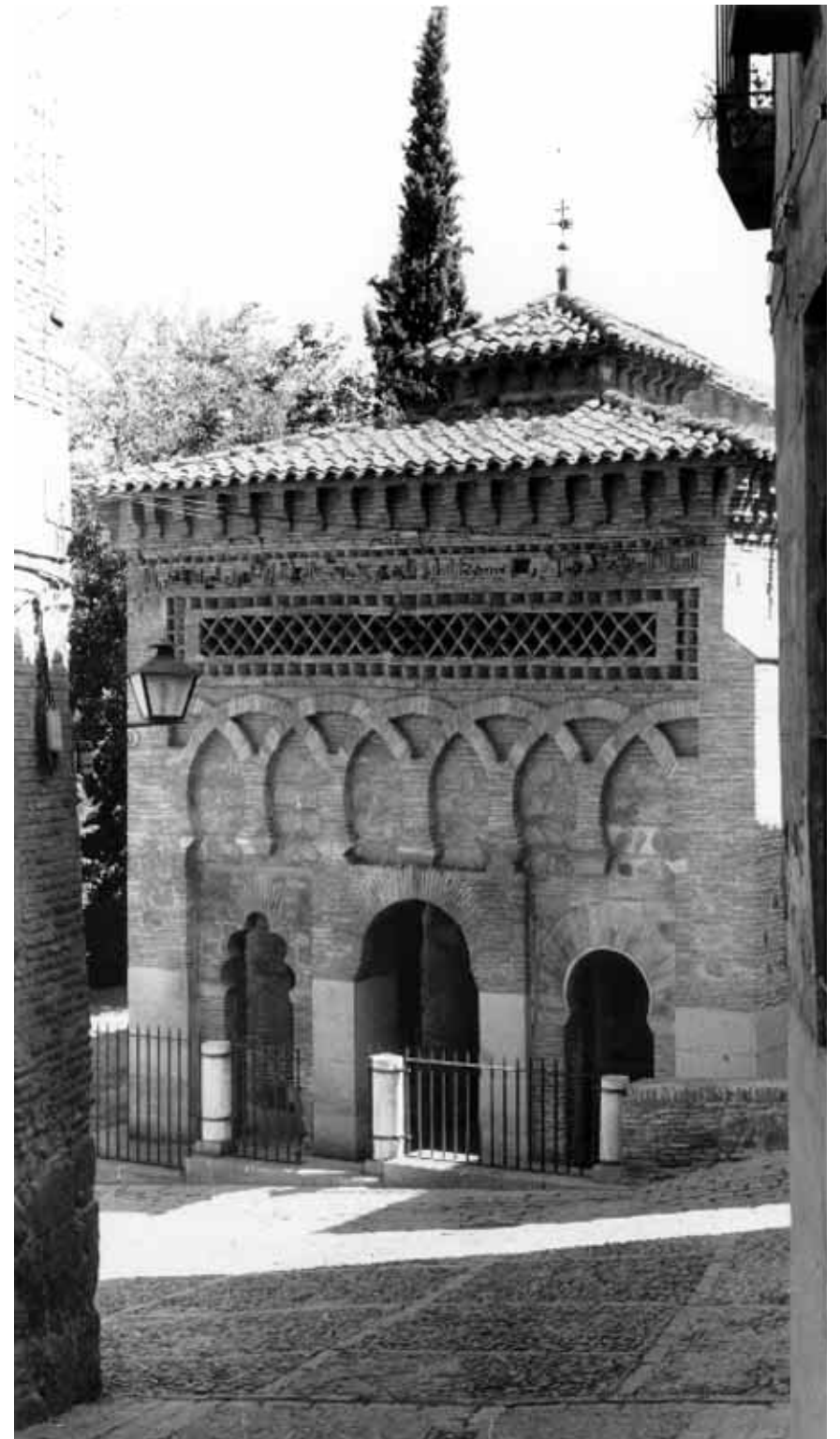
عادل سعيد بشتاوي *

(٣ من ٣)

■ إذا أخذنا في الإعتبار خلفية صعود إيزابيلا إلى عرش قشتالة عام ١٤٧٤ (٨٧٩ هجرية) بعد حرب أهلية دامية مع أنصار منافستها خوانا، وأضفنا إلى ذلك مطلب رجل الشارع المُعسر دائماً الضرب بيد من حديد على اليهودي الميسر دائماً، وجمعنا إلى هذين السببين حاجة إيزابيلا الماسة إلى إيجاد تمويل للحرب ضد غرناطة (١٤٨١-١٤٩١) سواء من البابوية أو من المصادر المحلية فلا

يمكن أن نتصوّر حلاً أكثر مثالية من إقامة مؤسسة دينية ودينيوية كمحكمة التحقيق القشتالية.

وإذا كانت إيزابيلا فعلاً وراء هذه الفكرة فإن مكيافيللي أخطأ خطأ كبيراً عندما تحدث عن فرناندو وأغفل زوجته إيزابيلا. إلا أن الأرجح أن مكيافيللي كان مصيباً وأن فرناندو وراء فكرة إقامة محكمة التحقيق لأن مملكته الأرغونية كانت من بين المناطق التي نشطت فيها محاكم التحقيق لملاحقة «الهرطقة» في القرن الرابع عشر، بل أن «دليل العمل» الذي اعتمده محكمة التحقيق القشتالية من جمع المحقق الأرغوني العام نيكولا إميريكي Nicolai Bymerici، الذي انكب على ضبطه وإصلاحه وتعديله حتى بات على درجة عالية من الكمال عندما نشره عام ١٣٧٦، وكان هذا الدليل



مسجد في طليجلة.

أساس كل «أدلة العمل» التي نشرتها محاكم التحقيق القشتالية. ولنتصوّر لحظة ما الذي تعنيه إقامة محكمة التحقيق الإسبانية التي ضربت إيزابيلا من خلالها خمسة عصفير بحجر واحد. فمن خلال هذه المؤسسة الواحدة الوحيدة تمكنت إيزابيلا من إعادة الوحدة إلى المجتمع القشتالي وجعلت المؤسسة من الشعب إلى الشعب ووجهت قواه واهتمامه وانتباهه إلى أعداء الكاثوليكية وأعداء الدولة – اليهود المنتصرين. ومن خلال هذه المؤسسة رفعت إيزابيلا شعبيتها إلى السماء عندما لبّت مطلب رجل الشارع ودعته إلى احتفال خاص في الحقول وأرته كيف يتلوى أعداؤه اليهود (وبعدهم الأندلسيون) وهم يحترقون بالنار.

ومن خلال إقامة هذه المحكمة أثبتت إيزابيلا للبابوية إنها جادة في تخلص الكاثوليكية القشتالية من شوائب اليهودية وعليها الآن أن توفر التمويل لتخليص قشتالة من غرناطة. ومن خلال هذه المؤسسة ستستمر إيزابيلا في مصادرة أموال الضحايا لدعم خزانتها، وستكون اليد الكنسية التي ستضرب أعداء الكنيسة وأعداء السلطة معاً. ولكل من هذه الأهداف جانبها الاقتصادي، إلا أن الملفت أن إيزابيلا شكلت مؤسسة لم تكن تحتاج إلى الخزانة فتمويلها ذاتي لأن محاكم التحقيق هي التي توقع الحكم بمصادرة الأموال والأطيان، وهي التي تنفّذ الحجز وهي التي تبيع ثم توزّع ما تستخلصه على ثلاثة أقسام: قسم لتغطية نفقاتها، وقسم للدولة، وقسم صغير مكافأة لمن يشي بالهرطقة ويشهد على أفعالهم. ولهذا نجد هذه المحاكم تستجدي الدولة لدفع الرواتب المتأخرة لموظفيها، وتحاول نقل اعتمادات تنصير الأندلسيين وتعليم أولادهم إليها بعد تغريب الأندلسيين وانخفاض عدد ضحاياها وبالتالي مصادر دخلها.

وهذه أهداف غير الأهداف التي تأسست لخدمتها محكمة التحقيق البابوية، لكنها لا تُقام إلا بموافقة البابا الذي يعين أيضاً المحقق العام. وعلى الرغم من أن البابا قدم الشرعية التي أقامت إيزابيلا بموجها محكمة التحقيق، إلا أن هذه المحكمة كانت تختلف في نواح عدة عن تلك التي أشرفت عليها البابوية مباشرة.

وكان الهدف واحد هو ضمان «نقاء» الكاثوليكية بما يعنيه هذا من «إقناع» أصحاب المعتقدات المغايرة بإصلاح أنفسهم والعودة إلى حظيرة الكاثوليكية، أو إجبارهم على هذه العودة عن طريق التعذيب، أو الوصول إلى الهدف الثالث وهو إحراقهم لضمان توبتهم والتكفير عن سيئاتهم وتحويلهم بذلك إلى «شمعة من نور طاهر من الخبيثة». وبما أن أوضاع قشتالة كانت تختلف عن الأوضاع في الدول الكاثوليكية الأخرى التي نشطت فيها محاكم التحقيق فإنها كانت تريد محكمة تشرف عليها مباشرة وتامر بأمرها وليس بأمر البابا الذي كان يقبع في قصر الفاتيكان على مسافة شهر من السفر المتواصل عن إشبيلية حيث مقر إيزابيلا الملكي. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٤٧٨ وصلت موافقة البابا على تأسيس محكمة التحقيق، وبدأت الاستعدادات لبناء هيكلها وما أن اكتملت حتى أصدرت إيزابيلا مرسومها الشهير مطالبة رعايا المملكة بتقديم كل المساعدات الممكنة لتسهيل مهمة عمال محاكم التحقيق وحضهم بالتالي على أن يكونوا عيون المحكمة وأذنانها.

وظل الهدف الأساسي لهذه المحكمة، نظرياً

على الأقل، محاربة البدع الدينية والهرطقة على غرار هدف المحاكم الأخرى في بلاد الكاثوليكية، إلا أن قشتالة كانت دولة مختلفة عن غيرها فهي الوحيدة التي كانت فيها السلطة والكنيسة تعنيان الشيء نفسه. وهذا، في عدد من أشكاله، مفهوم مشرقى لا انفصال فيه للدين عن الدنيا استوعبته إيزابيلا الكاثوليكية من النظام الإسلامي الذي كان قائماً في الأندلس في طريقة لا تختلف كثيراً عن استيعاب البابوية مفهوم الجهاد قبل أربعة قرون من ذلك والباسه معدلاً مبدأ الحروب الصليبية. وكانت لهذه المحكمة نزاع اخطبوطية امتدت بسرية وكتمان شديدين إلى أعداء الكاثوليكية عبر حواجز لم يكن اختراقها سهلاً في الدول الأوروبية الأخرى.

لكن إيزابيلا، ومن جاء بعدها، كانوا يستطيعون مدّ نراعهم عبر هذه المؤسسة الدينية نفسها وضرب أعداء السلطة باسم الكاثوليكية. ولم يكن هناك فرق واضح دائماً بين النوعين من الأعداء لأنه لم يكن هناك فرق دائم بين الكاثوليكية والسلطة. فإيزابيلا لم تكن ملكة دنيوية فقط بل ملكة دينية أيضاً وتستطيع إثبات ذلك بالوصف الذي أعطاها آياه البابا وهو «الملكة الكاثوليكية».

إن هذه المعادلة الثنائية ذات الارتباط العضوي اللصيق بين مصالح الدولة ومصالح الكنيسة هي التي جعلت محكمة التحقيق الإسبانية أكبر محكمة من نوعها في العالم وأعطتها عمرها المديد وسلطانها الهائلة. فنحن نتحدث هنا عن مؤسسة دينية حاربت أعداء الكاثوليكية في كل مكان ووجدت فيه وطالت يدها أعداء الكاثوليكية في أي من ممالك قشتالة وزوجها، إلا أننا نتحدث في النفس الواحد عن أكبر جهاز مخبرات عرفه العالم ربما جند القسم الأكبر من نحو ثمانية ملايين شخص كانوا يسكنون إسبانيا في القرن السادس عشر. واستملك هذا الجهاز صلاحيات هائلة استمد بعضها من البابوية إلا أنه لم يستطع في يوم من الأيام أن يرفض طلباً لملوك إسبانيا، ولم يستطع فصل نفسه عن مبيكره ليتحول إلى دولة ضمن دولة.

ويمكن في بعض الحالات، ومن الوقوف لحظة في موقع الكاثوليكية، فهم الهدف الديني من إنزال عقوبات ترمي إلى إصلاح دين المتهم وإعادةه إلى تيار الكاثوليكية العام مثل قبول ارتداء ملابس العار والحرامن من الحقوق المدنية والتردد الإجباري على الكنيسة وأكل لحم الخنزير وشرب الخمر، إلا أن بعض تلك العقوبات كان اقتصادياً دعم في النهاية خزانة السلطة وغطى قسماً مهماً من نفقات تسيير آلة ضمت ٢٠ محكمة تحقيق فرعية في إسبانيا قدمت فرص العمل لعدد كبير من القضاة والمعاونين والمحققين والكتبة. وعرفت هذه العقوبات «مرونة» ملفتة وأكبت اختلاف حاجات السلطتين السياسية والكنسية فإذا كانت هناك حاجة إلى العبيد فإن الأحكام ستضمن عددًا انتزاع الحريات من المذنبين للتكفير عن خطاياهم، وإذا اقتضى اعمار الممالك الإسبانية الجديدة في العالم الجديد عددًا أكبر من السفن وعددًا أكبر منه من المجدفين أو البحارة فإن العقوبات ستستجيب إلى هذا الطلب ويصبح بعضها إذًا العمل في القواديس مدداً معلومة وربما طول العمر. وحيثما بحثنا في العقوبات التي نزلت بضحايا محاكم التحقيق سنجدنا تتضمن مصادرة المال والأموال والأراضي لصالح خزانة الدولة أو الكنيسة.



جنة العريف في قصر الحمراء.

هو أن يكون المتهم مُتَنَصراً ولو بالاسم فقط، فهذه المحاكم كانت مخصصة عموماً «لتطهير» المسيحيين ولم تمتد صلاحياتها إلى المسلمين أو اليهود. وخلال الفترة الأولى من عمل محكمة التحقيق القشتالية تركّز اهتمام العمال على مجموعات صغيرة متنوعة شملت القوط الذين ظلوا على مذهبهم الأريوسي بعد أكثر من ألف عام على اعتبار هذا المذهب «بدعة» إلا أن القسم الأعظم الباقي كانوا من اليهود الذين تنصروا بفعل الإرهاب والاضطهاد بين عامي ١٣٩١ و١٤١٦ بعد اتهامهم بنشر الطاعون والكنز والاحتكار وغيرها، ثم انضم إليهم الأندلسيون والبروتستانت والمكسيكيون والبيروفيون والفلبينيون وغيرهم من الخلق كثير.

* من فصل بعنوان «الأندلسيون ومحاكم التحقيق» في كتاب «الأمّة الأندلسية الشهيدة - تاريخ ١٠٠ عام من المواجهة والاضطهاد بعد سقوط غرناطة» الذي يصدر مطلع العام الجاري.

ولا مفر إذاً والحال على ما شرحنا من الاستنتاج بوجود دوافع اقتصادية وتمويلية مهمة خلف جزء معتبر، على الأقل، من مهام محاكم التحقيق. ولا مفر من الاستنتاج بأن بعض قضاة محاكم التحقيق وعمّالها استخدموا سلطة المحاكم لتحقيق أهداف شخصية. ولا مفر من الاستنتاج أن هؤلاء سعوا إلى تحقيق مارب ورغبات معينة خصوصاً أن ضحايا المحاكم كانت تعيش في الأقبية شبه عارية.

وإذا قلنا غير هذا فلعلنا نريد تجاهل قوة الدافع الجنسي عند البشر سواء كان طبيعياً أو شاذاً. هذا يحدث اليوم في بعض أقبية التعذيب فلماذا يجب أن نفترض أنه لم يحدث في الماضي؟ وإذا تجنّبنا هذه الإشارة فلعلنا نقول إن عمال المحاكم تلك لم يلتزموا المبادئ العامة التي حكمت نشاط محاكم التحقيق، ولم يكن هؤلاء يخشون العقاب لأن أحداً لن يصدق الضحية إن اشتهت من وقوع مثل هذه الممارسات. ومع ذلك هناك مبدأ أساسي كان يجب أن يسبق التحقيق في اتهامات الهرطقة